في الجلسة الخامسة والثلاثين لمحاكمة صدام

الادعاء العام يطالب بأقصى العقوبات لصدام وبرزان ورمضان واسقاط التهمة عن عزاوي وتخفيف العقوبة عن ثلاثة متهمين آخرين

بغداد / المدى

جرت امس الاثنين وقائع الجلسة الخامسة والثلاثين لمحاكمة صدام ومعاونيه، وقد كرست للاستماع الى لائحة الادعاء العام ومطالعة وكلاء الدفاع عن الحق الشخصي.

وفي القسم الاول منها جرى الاستماع الى ثلاث مطالعات لوكلاء الدفاع عن الحق الشخصي وقد استعرض اولهم بايجاز ما جرى يوم الحادث وما تبعه من اجراءات امنية قادت لاعدام ١٤٨ مواطناً من اهالي الدجيل ونفي العوائل الى معسكر ليا الصحراوي في السماوة وتجريف البساتين والاراضي الزراعية مشيراً الى ان ما تعرض له موكلوه كان باشراف برزان الذي ساهم شخصياً بتعذيبهم في (الحاكمية) بما ينافي كل الاعراف والقيم الانسانية. وان القرار الذي اصدره عواد حمد البندر عندما كان قاضياً لمحكمة الثورة الملغاة والذي اعدم بموجبه الموكلين كان مخالفاً للقانون والدستور وعد المحكمة صورية ووهمية قائلاً ان قضية الدجيل ليست واقعة بل جريمة سجلها التاريخ باعتبارها جريمة ضد الانسانية، وفند وكيل الدفاع عن الحق الشخصي كل الاجراءات الخاصة بقضية الدجيل ليخلص الى ان ذلك مخالف لكل الاعراف والمواثيق الدولية كالاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية واعلان حقوق الطفل وطالب بانزال اقصى العقوبات بالمتهمين وملاحقة الهاربين ممن شاركوا بجريمة الدجيل والتعويض المادي المنصف لما لحق بموكليه من ضرر وابرزت المطالعة دور كل متهم بما جرى في قضية الدجيل.

وعد وكيل الدفاع عن الحق الشخصي الآخر ان اعتبار ما جرى من اطلاق نار على موكب المتهم صدام، محاولة للاغتيال كان مفتعلاً وموظفا لاغراض سياسية تخص النظام لانه كان يخوض حربا مع ايران، وقال ان المتهمين زجوا بهؤلاء الضحايا في صراعاتهم السياسية مستنداً في ذلك لاقوال الشاهد سعدون شاكر وبقية الشهود موضحا ان العبارات الاحتمالية للشاهد سعدون على ان مازعم انه محاولة اغتيال كان مفتعلاً والهدف من ورائه التنكيل بالابرياء.

وتوقف وكيل الدفاع عن الحق الشخصي الثالث عند المسؤولية الجنائية لكل متهم من المتهمين بادئا ببرزان والبقية من المتهمين لينتهي الى اكتمال اركان الجريمة باعتبارها جريمة ضد الانسانية.

وفي القسم الثاني من الجلسة استمعت المحكمة الى لائحة الادعاء العام والتي تلاها السيد جعفر الموسوي، وقد اوضح الموسوي في البداية ان العراق كان قد صادف على المعاهدات الخاصة بالجرائم الدولية وهي جزء من العرف الدولي وهي تفعل فعلها في القانون حتى وان لم تكن متضمنة فيه، وعدم تقادمها مشيراً الى محاكمات نورمبيرغ مذكراً بان المادة (١٥) من العقد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اشار الى عدم وجوب تضمن النصوص القانونية الدولية في القوانين المحلية وان الالتفاف على المواثيق الدولية من قبل البعض لحماية انفسهم باصدار قوانين تحميهم لدليل على علمهم بما يمكن ان يطولهم.

ثم بدأ بمطالعته التي وصف فيها نهار الدجيل في ذلك اليوم بالنهار الاليل، مستعرضاً ما حدث وما آلت اليه امور واحوال اهالي الدجيل لينتهي الى ثبوت اركان الجريمة من حيث جسامة السلوك وعلم المسؤولين وحجز المدنيين وموت الكثير منهم ثم عرض المدعي العام الادلة المتوفرة لديه ضد المتهمين استناداً لما توفر من شهادات ووثائق ومستندات وادلة واقوال وكانت الادلة ضد المتهم صدام اوفر من الادلة المتوفرة ضد بقية المتهمين.

وفي ختام مطالعته طلب المدعي العام الغاء التهمة عن محمد عزاوي المرسومي والافراج عنه اما المتهمين عبد الله كاظم رويد ومزهر عبد الله وعلي دايح فطلب ادانتهم وفقا لاحكام قانون المحكمة وتخفيف الاحكام عنهم.

وبالنسبة للمتهم عواد حمد البندر فطلب ادانته وفقاً للمادة ١٢,

وفيما يخص المتهمين (صدام ، برزان، طه) فقد اعتبرهم مسؤولين عن جميع الجرائم وطالب بانزال اقصى العقوبات واشدها واجلت المحكمة الى يوم ٢٠٠٦/٧/١٠ وطلب القاضي وكلاء الدفاع اعداد مطالعتهم لتلاوتها في الجلسة القادمة.

وقال الخبير القانوني طارق حرب عن وقائع هذه الجلسة (ان الادعاء العام لم يخالف احكام القانون ومطالعته ليست ملزمة للمحكمة وانتقل الى القول بان المتهمين جميعاً ارتكبوا جريمة استناداً للمادة ١٢ واوضح اركان الجريمة ووصف لائحة الادعاء العام بالموفقة.

برعاية مجلس محافظة بغداد وبدعم من منظمة RTI

محافظة السليمانية تضيّف المؤتمر المالي الوطني لمجالس المحافظات

دوكان / المدى

نظم في منتجع دوكان السياحي في محافظة السليمانية باقليم كردستان المؤتمر المالي الوطني لمجالس المحافظات والخاص باعادة اعمار وتطوير المحافظات وتحت شعار "مجالس المحافظات تعبر عن تطلعات المواطنين في ارساء مقومات الحياة الكريمة والمستقبل الزاهر من خلال الاسراع في اعادة اعمار وتطوير المحافظات" وذلك برعاية مجلس محافظة بغداد بتضييف محافظة السليمانية وبدعم من منظمة RTIواستمر يومين.

وحضر المؤتمر عدد من وكلاء ومستشاري وزارات المالية والكهرباء وممثلي المحافظات والمدن والمحافظين ونوابهم ورؤساء وممثلي مجالس المحافظات لمناقشة ميزانية الاقاليم وتسريع اعمار المحافظات من خلال مناقشة التخصيصات واستثمارها خلال المدة الزمنية المقررة والبحث عن افضل السبل لانجاز وتنفيذ البرنامج.

وقد خصص اليوم الاول من المؤتمر لمناقشة مواضيع عدة لايجاد الحلول والمقترحات والتعديلات.

وقال ممثل محافظة كركوك ابراهيم همواندي ان المؤتمر ناقش عرضا لتعليمات وزارة المالية المتعلقة بالأموال المقدمة إلى مجالس المحافظات و المتعلقة بتسريع إعادة إعمار و تطوير المشاريع.

وجرى التعريف بالمبادئ الأساسية لعمليات نقل الأموال على جميع المستويات الحكومية و كيفية إدارتها وآلية عمل المحافظة العاملة تحت سلطة مجلس المحافظة.

وشهدت (المدى) جلسات المؤتمر حيث، ألقى كل من دانا أحمد مجيد محافظ السليمانية ومعين الكاظمي رئيس مجلس محافظة بغداد و كريم محمود فرج وكيل وزارة المالية و سلام قزاز وكيل وزارة الكهرباء ومستشار وزارة الكهرباء و علي عطار رئيس لجنة الإعمار في مجلس محافظة بغداد.

حيث أشار وكيل وزارة المالية إلى إن إعطاء صلاحية للمحافظات في تخصيص المشاريع تأتي ضمن خطة الوزارة في تخليص المحافظات من الطوق المركزي.

ويهدف المؤتمر الى القاء نظرة شاملة لميزانية ٢٠٠٦ فيما يتعلق بميزانية تنمية المحافظات و تسريع اعمار المحافظات و المخصص من وزارة المالية إلى المحافظات المحلية لتنفيذ المشاريع في المحافظات وفي فهم نوعية المخصصات وميزاتها والتشاور بين المشاركين بالمؤتمر وذوي الكفاءات العالية وذلك لمعرفة كيفية استثمار الميزانية الممنوحة بشكل أمثل لتنفيذ المشاريع. الى جانب محاولة البحث لإيجاد حلول عملية سريعة لاستثمار الأموال في مشاريع ميزانية تسريع الإعمار و تطوير المحافظات.

وشهد المؤتمر القاء محاضرات متخصصه ونقاشات مستفيضه بين الحاضرين حيث تناولوا قضيه الصلاحيات بين رؤساء مجالس المحافظات و المحافظين بخصوص تنفيذ هذه الميزانية و قد تمركز على تحديد و توزيع صلاحيات كلتا السلطتين.

وفي اليوم الثاني من المؤتمر تم إلقاء عدة محاضرات من قبل محاضرين مختصين بشؤون المالية تناولت قضايا عملية واعداد الميزانية و الموازنة لعمليات تحويل الأموال بين مستويات مختلفة و التي تضمنت الإرشادات لمجالس المحافظات لعام ٢٠٠٦ لإدارة عمليات تحويل الأموال المخصصة لمشاريع إعادة الإعمار والتنمية و كذلك موضوع عمل الخزينة على مستوى المحافظة.

و بعدها تحدث كريم محمود فرج و كيل وزارة المالية عن عدة نقاط فيما يتعلق بالواجبات الملقاة على عاتق المحافظات بخصوص مشاريع ميزانية ٢٠٠٦ و ميزانية ٢٠٠٧ و أكد على نقاط مهمة منها:

على مجلس المحافظة في شهر آب وضع جدول للمشاريع التي لا يستطيع إنجازها في المدة المحددة (أي ٣١-١٢-٢٠٠٦) على أن تتضمن تقييما تقديريا بنسب إنجاز المشاريع المخصصة ضمن ميزانية تنمية الأقاليم و تسريع اعمار المحافظة لعام ٢٠٠٦ و ذلك لغرض تقديمها إلى وزارة المالية عند الاجتماع للتخطيط لميزانية ٢٠٠٧ لكي يتم تدويرها إلى ميزانية ٢٠٠٧,

واوصى وكيل وزارة المالية المجالس إصدار أمر ابتداء من ٢٠ أو ٢٥ / ١٢ / ٢٠٠٦ بتشكيل لجان لجرد مراحل تنفيذ مشاريع ميزانية تنمية الأقاليم و تسريع اعمار المحافظة لعام ٢٠٠٦ و التي يستهدف الوصول إلى نسب إنجاز جميع المشاريع و نسب المبالغ المدفوعة إلى المقاولين. وتقديم قائمة بالدراسات والمشاريع الإستراتيجية و التي سيتم تمويلها ضمن موازنة الدولة العامة (الموازنة الإستثمارية) لكي تضاف إلى المشاريع المركزية التي تتولى وزارة التخطيط برمجتها ووضعها في الإطار المنظم. و قد يتم تبني معايير مختلفة في اختيار حصص المحافظات من المشاريع الإستراتيجية.

وعقدت جلسات نقاشية خلال يومي المؤتمر خاصة بالمحافظين و نوابهم و رؤساء مجالس المحافظات لمناقشة صلاحيات كل من رؤساء مجالس المحافظات و المحافظين.

واقر المؤتمرون اعتماد برنامج عمل مشترك لإدارة الأموال المخصصة لاعمار المحافظات بين مجالس المحافظات و المحافظين من خلال التنسيق والتعاون التام بينهما.

والتأكيد على أهمية تنفيذ البرنامج خلال المدة المقررة وضرورة الارتقاء بمستوى المسؤولية لمجالس المحافظات والسادة المحافظين لتعزيز و إنجاح تجربة المحافظات في العراق .

وتوصية مجالس المحافظات تقديم تقريرهم الى وزارة المالية في موعد أقصاه أوائل شهر أيلول لعام ٢٠٠٦ يبينون فيه نسبة إنجاز المشاريع التي نفذت لإغراض تدوير المبالغ المتبقية إلى موازنة عام ٢٠٠٧

والتركيز بمتابعة مكافحة ظواهر الفساد الإداري والمالي من خلال الإشراف والمراقبة والمتابعة من قبل مجالس المحافظات و التأكيد على ضرورة محاسبة المقصرين لضمان إنجازها على أكمل وجه.

والعمل على فتح باب الاستثمار الداخلي أمام مجالس المحافظة من خلال إقامة مشاريع استثمارية تحقق عائد مالي بقصد زيادة مواردها وبالتالي تمكينها من التوسع في مجال الإنفاق على تطوير ورفع المستوى المعيشي لمجتمعاتها

وو تتم المصادقة على المشاريع المقترحة من الجهات التنفيذية من قبل مجلس المحافظة الذي له حق الإشراف والمراقبة على سير جميع المشاريع.

بسبب انقطاع الكهرباء المستمر

الطلبة في العمارة يقرأون على ضوء مصابيح الشوارع العامة

ميسان / محمد الحمراني

الانقطاعات المستمرة في الكهرباء تركت ظلالها بشكل سلبي على العائلة واكثر المتضررين هذه الايام طلبة الصفوف المنتهية وطلبة الجامعات الامر الذي اوصلهم الى ترك بيوتهم المظلمة، والجلوس لساعات متأخرة في الشوارع تحت الانارة العامة لقراءة مناهجهم الدراسية.

ومن يتجول في مدينة "العمارة" يجد عشرات الطلبة وهم يفترشون الارض الى ساعات متأخرة من الليل.

(المدى) تجولت في شوارع المدينة والتقت مجموعة من الطلبة ليتحدثوا عن ظروف القراءة.

اول المتحدثين الطالب الجامعي في كلية التربية (ضياء علي) الذي قال اصبحت الكهرباء عبئاً لا يمكن تحمله البتة، فبيوتنا لا تطاق، لاننا نعيش في عالم مظلم وضوء الفوانيس لا يفي بالغرض فضلا عن ارتفاع الحرارة لذلك اضطررنا الى الخروج الى الشوارع العامة رغم المخاطر وليس هناك من حل غير الخروج الى الشوارع.

الطالب الجامعي (محمد ضياء) في كلية المعلمين قال: ان القراء ة قرب مصابيح الشوارع توفر لنا الضوء الذي لانجده في بيوتنا ولكنها في نفس الوقت تجعلنا في موقع مخيف ففي الليل تنتشر دوريات الشرطة وكذلك سيارات غريبة تتجول في المدينة ونحن نخاف ان تتوقف سيارة قربنا وتضربنا وينطلق منها الرصاص او تأتينا اطلاقات طائشة خاصة وان بعض المواجهات الليلية بدات تنتشر موخرا.

امجد رحيم طالب في كلية التربية الرياضية قال: بعض افراد عائلتي منعوني من القراءة قرب مصابيح الشوارع ولكنني اقولها صراحة ان القراءة في الشارع العام ليلا توفر فائدة كبيرة للطالب خاصة وان الكثير من بيوتنا تعاني من مشاكل لانتمكن من حلها.

واضاف: في الاغلب افكر بزميلاتنا من البنات.. كيف يستطعن ان يقرأن في البيوت المظلمة او بين اصوات المولدات المزعجة؟.واقترح بتخصيص حديقة خاصة لهن يحرسها بعض الشرطة وتشرف عليهن استاذة من الجامعة.

وانا اتجول شاهدت بعض الطلاب كان بعضهم يوزع الشاي على اصدقائه والبعض الاخر يهيىء بعض الماكولات وبين حين واخر يجتمعون ليروي احدهم (نكتة) بعيدة عن اجواء القراءة.

الطالب سالم خالد قال: نحن من طلبة المحافظات وليست لدينا اقسام داخلية لذلك سكنا في فنادق غير صالحة للسكن البشري ونعاني كثيرا فنحن غرباء ونخجل ان نقرأ في الشارع القريب من الفندق ،لذلك اتينا الى مناطق اصدقائنا، لنقرأ معهم ونشعر بأننا بوضع احسن لان اضاءة الشوارع تبقى الى ساعة متاخرة من الليل، وهي في كل الاحوال افضل من الفندق البائس الذي نسكنه.

احمد حميد..طالب في كلية التربية...قال: الوضع الامني الجيد في العمارة هو الذي جعلنا نختار القراءة في الشوارع وقرب المصابيح الكبيرة وكل واحد منا لديه موبايل وبامكانه ان يطلب أي شيء من أهله ، بدءاً من الاكل وانتهاء بتوصيلة السيارة في اخر الليل.

مواطنون يطالبون بانقاذهم من جشع المعقبين في دوائر التسجيل العقاري

بغداد / المدى

رغم لوائح التعليمات الكثيرة المرفوعة في مداخل ابنية التسجيل العقاري التي تؤكد على شروط الحصول على سند الملكية للعقارات والحرص على مراجعة ذوي العلاقة حصراً، فان المواطنين مازالوا يعانون الامرين عند اجراء كل معاملة من هذا النوع واضطرار بعضهم للجوء الى المعقبين من الدلالين الذين يمارسون عملية الابتزاز.

ويقول المواطن مهدي السلامي: لدي معاملة افراز ملك تبلغ مساحته (٦٠٠) متر مربع مناصفة بيني وبين احد الاشخاص والمشكلة هي الروتين الذي يطبع عمل دوائر التسجيل العقاري (الطابو) واجراءات الكشف وغيرها التي زادت سوءاً بسبب والوضع الامني المتدهور الذي يتحجج به بعض الموظفين في تأخير المعاملات لذا ترانى مضطراً للجوء الى (دلال) قادر على انجاز المعاملة بسهولة ويسر لاتتوفر للمواطن.

اما المواطنة هناء حسين فتقول: المشكلة ان غالبية دوائر التسجيل العقاري لا تتوفر فيها الحدود الدنيا من شروط الراحة بكل انواعها وخذ مثلاً دائرة تسجيل الكاظمية وبنايتها الصغيرة التي لا تتناسب وحجم الرقعة الجغرافية المسؤولة عنها. لا نريد توفير ماء او مكيفات هواء ولكن على الاقل اماكن انتظار مناسبة ولا ادري كيف يعمل الموظف في هذا الصيف وكيف يتعامل بمرونة مع المراجع وهو يعاني من الحر والاجواء غير المريحة.

وقال المواطن عبد واعي: دوائر التسجيل العقاري متخلفة لدينا بكل معنى الكلمة في الوقت الذي غزا الحاسوب في العالم كل مرافق الحياة غير ان دوائرنا ومنها دوائر التسجيل العقاري ما زالت تعمل باساليب باليه قديمة فانت مضطر للانتظار ساعات لكي يخرج الموظف المختص ملف العقار المحفوظ بالطريقة البدائية.

كما ان للمعقبين دوراً كبيراً في الاساءة لسمعة الموظفين في هذه الدوائر لانهم يفرضون مبالغ تتجاوز ال مئة الف دينار لاستخراج سند بادعاء توزيعها على الموظفين ولا ندري كم هي حصته؟

ويبرر الدلال القانوني كما يقول صاحب احد المكاتب تصرفهم هذا بالقول: انهم متعمدون قانونيا لاجراء مثل هذه المعاملات ومما يسهل عملهم خبرتهم المتراكمة زائداً العلاقات في دوائر التسجيل الاتفاق معه مسبقاً على المبلغ.. ولكن بعض الاحيان تحصل تعقيدات تتطلب مضاعفة المبلغ.. وكلنا نتمنى ان يجري العمل في دوائر التسجيل العقاري بانسيابية لانها في صالحنا وصالح المواطن معاً.

تردّي الوضع الأمني في البصرة يخلّف كساداً اقتصادياً

البصرة / أصوات العراق

ألقى الوضع الأمني المتردي في البصرة بظلاله على جميع مناحي الحياة في المدينة ومنها الوضع الاقتصادي..فعلى الرغم من إن مدينة البصرة هي الميناء التجاري الوحيد للعراق، ولها أكثر من منفذ حدودي مع دول الجوار تتدفق منه البضائع والسلع بشكل مستمر ، إلا أن أسواقها تعاني كسادا ملحوظا منذ شهور بسبب تزعزع الوضع الأمني فيها.

ويتجلى تردي الوضع الامني في ظاهرة الإغتيالات والخطف والتفجيرات وإطلاق القذائف والهجرة إضافة إلى الانقطاعات المستمرة في الطاقة الكهربائية ونقص الوقود في مدينة تبلغ معدلات درجات الحرارة فيها أكثر من ٤٥ درجة مئوية.وإذا أضفنا إزدياد حجم البطالة وارتفاع الاسعار سنضع ايدينا على أحد أهم أسباب الكساد وثقل وطأة الحياة في هذه المدينة التي توصف بأنها عاصمة العراق الاقتصادية.

وللتعرف على المزيد من أسباب الكساد ، إستطلعت (المدى) آراء بعض المواطنين من أصحاب المهن والأعمال المختلفة ، حيث قال السيد قاسم مناتي (بقال) "عملنا في تراجع دائم بسبب ارتفاع الأسعار حيث إن كل الفواكه والخضراوات تأتي من خارج البصرة سواء التي تأتي من خارج العراق من الكويت او ايران أو التي تأتي من المنطقة الشمالية والوسطى." وأضاف أن "إرتفاع أجور السيارات بسبب الأزمات المستمرة في الوقود أدى الى إرتفاع اسعار هذه المواد وسيتحملها المواطن في النهاية" ، مشيرا الى أن إرتفاع الاسعار "جعل الطلب على المواد والغذائية والسلع ضعيفا وغير مشجع حيث بلغ سعر كيلو البطيخ المستورد أو المحلي ١٢٥٠ دينارا في حين لم يتعد في العام الماضي أكثر من ٥٠٠ دينار." وبين أن هذا ينطبق على جميع المواد تقريبا.

وقال السيد محمود طاهر (خياط) إنه "قبل ثلاثة اشهر تقريبا كنت انجز من ٥ إلى ٧ (دشاديش) يوميا ، والآن انجز في كل يومين (دشداشة) واحدة مما يجعل تدبير أموري العائلية أمرا صعبا."

وفسر ذلك بقوله "ربما يأتي هذا الانصراف من عدم اهتمام الكثير من البصريين بهندامهم بسبب إزدياد همومهم ومشاكلهم المعيشية نتيجة ارتفاع اسعار المواد الغذائية المهمة كاللحوم والأسماك والخضراوات والتي تستهلك كل ميزانيتهم."

وتابع "وربما يكون إرتياد الأسواق غير مستحب بسبب تردي الوضع الأمني والخوف من المجهول." ومن جانبه ،قال السيد سعد صبيح (تاجر مواد كهربائية في شارع الكويت) "صحيح أن عملنا ليس كالسابق لكن الأمور ماشية ..فبالرغم من إن الطلب قل على بعض المواد كالثلاجات والمكيفات والأجهزة الكهربائية الأخرى ولكن الطلب على مولدات الكهرباء يعوض النقص في الطلب على المواد الأخرى."

واوضح أنه يبيع "حوالي خمس مولدات يوميا وهذا يكفي والحمد لله."

أما السيدة أم رياض وهى بائعة سمك في منطقة الكرمة ،فتقول إنه "بسبب قلة الصيد هذا العام وإقبال الناس الشديد على شراء السمك بعد مرض أنفلونزا الطيور ارتفعت الأسعار كثيرا."

وأضافت "موسم اسماك (الصبور) هذا العام ضعيف جدا مقارنة بالمواسم الماضية حيث وصل سعر زوج الصبور إلى ١٥٠٠٠ دينار مقارنة بالعام الماضي الذي لم يتعد فيه سعر زوج الصبور أكثر من ٥٠٠٠ دينار." وتابعت "نحن نعتمد الآن على اسماك البحيرات والتي يأتي اغلبها من إيران مما يجعل أسعارها مرتفعة وعملنا شحيحا."

ورأى السيد محمد حسن وهو تاجر مواد غذائية أن "البصرة تشهد كسادا ملحوظا هذه الأيام"، موضحا أن "سبب الكساد هو صعوبة الحياة بسبب البطالة وتردي الوضع الأمني." وأضاف أن "التاجر لا يغامر بأمواله في ظرف كهذا وبين إن عمليات الاستيراد والتوزيع محفوفة بالمخاطر حيث إن الطرق غير آمنة أو مؤمنة بشكل جيد ،كما أن عدم الاستقرار وعدم استتباب الأمن هو أهم الأسباب ما يحصل في البصرة."